أهداف التنمية المستدامة في فلسطين
ودور العدو الصهيوني في الحدّ من قدرة تنفيذها

م.د. زهير ياسين طه

كلية العلوم الإسلامية

Dr. Zuhair Yaseen Taha

م. معمر شاكر محمود

كلية طب الأسنان

Moamar Shakir Mahmood

moamar.shakir@aliraqia.edu.iq

zuhair.taha@aliraqia.edu.iq

Sustainable Development Goals in Palestine and the

Role of the Zionist Enemy in Limiting the ability

t- Their Implementation

zuhair.taha@aliraqia.edu.iq

moamar.shakir@aliraqia.edu.iq

الملخص

سعت الدراسة إلى تعريف مفهوم التنمية المستدامة والتطرق إلى واقعها وإمكاناتها في فلسطين في ظل الاحتلال الصهيوني، وقد بحثت الدراسة في مدى قدرة الحكومة الفلسطينية وحكوماتها المتعاقبة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل ممارسات الاحتلال الهادفة إلى تدمير مقوماتها.

وقد انطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن الاحتلال يعيق بشكل كبير قدرة الحكومة الفلسطينية على متابعة التنمية المستدامة وتنفيذ أهدافها، وأن الاتفاقيات الاقتصادية مع الاحتلال عمقت سيطرته على الاقتصاد الفلسطيني، وقد سعت الدراسة من خلال المنهج الوصفي التحليلي إلى وصف وتحليل التنمية المستدامة في فلسطين وإبراز تحدياتها، وتأثير سياسات الاحتلال عليها. كما حاولت الدراسة اقتراح استراتيجية فلسطينية لمواجهة هذه التحديات.

تتبعت الدراسة أثر سياسات الاحتلال على التنمية المستدامة وتنفيذ أهدافها في فلسطين منذ عام ٢٠١٥ وحتى أكتوبر ٢٠٢٣.

وخلصت إلى أن سياسات الاحتلال أثرت سلباً على قدرة الحكومة الفلسطينية على التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها في أبعادها الاجتماعية والإنسانية والبيئية والسياسية والاقتصادية، وأن اتفاقية باريس الاقتصادية كانت أداة لتقويض الجهود الفلسطينية ضمن هذا النطاق، وختاماً دعت الدراسة الحكومة الفلسطينية إلى تبني نسق تنموي بديل يراعي خصوصية السياق الاستعماري ، ويعمل على مناهضة المشروع الاستعماري ودعم الأنشطة المقاومة لسياساته.

الكلمات المفتاحية :
التنمية المستدامة ، اتفاقية باريس ، التبعية الإقتصادية .

Abstract:

This study aimed t- define the concept of sustainable development and address its reality and potential in Palestine under Israeli occupation. It examined the extent t- which the Palestinian Authority and its successive governments can achieve the Sustainable Development Goals (SDGs) in light of the occupation's practices aimed at destroying its foundations.

The study's hypothesis was that the occupation significantly hinders the Palestinian government's ability t- pursue and implement the SDGs, and that economic agreements with the occupation have deepened its control over the Palestinian economy.

The study adopted a descriptive-analytical approach t- describe and analyze sustainable development in Palestine and its challenges, as well as the impact of the occupation's policies on it. It als- attempted t- propose a Palestinian strategy t- confront these challenges.

The study tracked the impact of the occupation's policies on the implementation of the SDGs in Palestine from 2015 until October 2023. It concluded that the occupation's policies negatively affected the Palestinian government's ability t- achieve the SDGs in their social, humanitarian, environmental, political, and economic dimensions, and that the Paris Economic Protocol was a tool t- undermine Palestinian efforts in this regard.

The study called on the Palestinian government t- adopt an alternative development paradigm that considers the specificities of the colonial context, works t- counter the colonial project, and supports activities resisting its policies.

مقدمة البحث :

بات ما يُلاقيه هذا الموضوع على الصعيد الدولي، خصوصاً في العقود الأخيرة التي برز فيها ذلك الاهتمام الدولي الكبير بطرق إنجاز التنمية المستدامة من أجل ضمان مستقبل مستدام للدول ، يجنبها ما يُمكن أن يحدث من كوارث طبيعية قد تشمل الجوانب البيئية والبشرية فيها على حد سواء.

وضمن سياق الاهتمام الدولي بمفاهيم التنمية المستدامة، فقد قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بطرح خطة للتنمية المستدامة، تتضمن عدد من الأهداف تم الإتفاق عليها من قبل الدول الـ ١٩٣ الأعضاء فيها، وجُعِلت بشكل يضمن مستوى حياة جيدة وكريمة لجميع سكان المعمورة. ففي قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي تم عقدها في ٢٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ قام رؤساء الدول والحكومات باعتماد جدول أعمال التنمية لعام ٢٠٣٠ الذي حمل عنوان «تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠» ؛ حيث قاموا ضمنه بالاتفاق على السير بدولهم نحو مقاصد التنمية المستدامة عام٢٠٣٠ وتحقيق أهدافها. وقد تألّفت تلك الأهداف والمقاصد من ١٧ هدفاً و ١٦٩ مقصداً شملت عدداً من الأمور التي تتعلق بالقضاء على الفقـر والجوع، وتحسين الصحة والتعليم، وجعل المدن أكثر استدامة، ومكافحة تغيّر المناخ وغيرها (قسيس ، ٢٠١٩: ٢).

وبالرغم من اتساع ونطاق تلك الأهداف التي وضعتها الأمم المتحدة كإطار جامع للدول المتقدمة والنامية، إلا أنّه كان هناك توجيهات معينة فيما يتعلق بالإجراءات التنفيذية التي ينبغي على الدول والبلدان أن تتبعها بما يتناسب مع خصوصياتها وأولوياتها ومـا تواجهه من معيقات وتحديات.

اعتمدت الأجندة الفلسطينية، من خلال تضافر الجهود مع القطاع الخاص والمجتمع المدني ، على ثلاث ركائز: تحقيق الاستقلال الوطني، الإصلاح الحكومي (مع التركيز على فعالية الحكم واحتياجات المواطن) ، والتنمية المستدامة. لكن، على الرغم من الجهود الفلسطينية يعيق الاحتلال العسكري الصهيوني المتواصل قدرة الحكومة بشكل كبير على متابعة التنمية المستدامة وتنفيذ أهدافها، فسياسات الاحتلال القمعية هي التحدي الأكبر أمام تحقيق هذه الأهداف. (قسيس ، ٢٠١٩: ٢).

من هنا، ونظراً لأنّ الرؤية التنموية في السياق الفلسطيني لم تكن يوماً مجرد أطروحـة نظرية منفصلة عن الواقع المعاش، فقد جاءت هذه الدراسة إلى استكشاف العقبات الخارجية التي

تحول دون بلوغ هذه الرؤية. ، وذلك بالتركيز على عامل الاحتلال الصهيوني ، وما يرتبط به من قيود أخرى مفروضة بحكم الاتفاقيات الاقتصادية المبرمة مع دولته منذ عقود.

مشكلة البحث :

تتمركز اشكالية هذا البحث على التحقق من مدى قدرة السلطة الفلسطينية وحكوماتها المتعاقبة على التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها في ظروف الاحتلال الصهيوني وممارساته الممنهجة التي تستهدف تدمير مقومات التنمية المستدامة في فلسطين، وذلك من خلال سياسات تهدف إلى فرض الهيمنة على الأراضي الفلسطينية ونهب مواردها الطبيعية والمالية، هذا بالإضافة إلى استمراره في تقطيع أوصال الضفة الغربية وحصار قطا ع غزة، واستمرار دولته في استغلال الاتفاقيات الاقتصادية (اتفاقية باريس) التي تم توقيعها معها منذ عقود من أجل فرض هيمنتها على الاقتصاد الفلسطيني وتقويض أي تنمية مستدامة ممكنة فيه (اتفاقية باريس الاقتصادية ، ١٩٩٤) . إذًا فإن السؤال المركزي الذي تسعى هذه الدراسة للإجابة عليه هو:

ما هي قدرة السلطة الفلسطينية وحكوماتها المتعاقبة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظلال استمرارية الاحتلال الصهيوني واستمرارية إجراءاته وسياساته الهادفة إلى تدمير كل مقومات التنمية المستدامة في فلسطين؟

كما تحاول هذه الدراسة الإجابة عن مجموعة من الأسئلة الفرعية، من بينها ما يلي :

١ . ما هي الأهداف والغايات المحددة للتنمية المستدامة في الحالة الفلسطينية؟

٢ . ما هي إجراءات وسياسات الاحتلال الهادفة إلى تدمير كل مقوم للتنمية المستدامة في فلسطين؟

٣ . هل يعتبر إنهاء جميع الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة مع دولة الاحتلال السبيل الأوحد نحو تحقيق تنمية مستدامة على المستوى الاقتصادي والتحرر من التبعية لها؟

٤ . ما هي الاستراتيجية الفلسطينية الممكنة لمواجهة إجراءات وسياسات الاحتلال الهادفة إلى تدمير كل الركائز القائمة عليها التنمية المستدامة ضمن النطاق الفلسطيني ؟

فرضية البحث :

بناءً على الإقرار بالظرف الفلسطيني الخاص، تتأسس فرضية هذا البحث، الناجم عن الاحتلال الصهيوني، والذي نفترض أنه أثر تأثيرًا بالغًا على قدرة السلطة الفلسطينية وحكوماتها المتعاقبة

في تتبع التنمية المستدامة وتنفيذ اهدافها، ولا شك أن الانقسام الفلسطيني الداخلي يُعتبر من المعوقات الهامة لتحقيق التنمية المستدامة في فلسطين. ولكن العائق الخارجي الأبرز يتمثل في استمرار الاحتلال الاستعماري لكافة الأراضي الفلسطينية، والذي يقمع الشعب الفلسطيني باستمرار ويحرمه من أبسط حقوقه في السيادة والاستقلال، وتقوم بالاعتداء على أرضه وموارده هو العائق الأكبر أمام التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها. كما افترض الباحثان أنّ الاتفاقيات الاقتصادية التي تم توقيعها مع دولة الاحتلال قد أعاقت بشكل كبير التنمية الفلسطينية المستدامة وتنفيذ أهدافها ببعدها الاقتصادي، حيث استغلتها دولة الاحتلال من أجل تعميق سيطرتها على الاقتصاد الفلسطيني وفرض هيمنتها عليه.

أهداف البحث :

إنّ هذا البحث جاء بهدف تحقيق عدة أهداف، قام الباحثان بتلخيصها في الآتي:

١ . فهم ماهية التنمية المستدامة وتحديد أهدافها وأبعادها المختلفة، بالإضافة إلى استعراض نظرياتها.

٢. توضيح الأهداف والمقاصد التي تتبناها التنمية المستدامة ضمن السياق الفلسطيني .

٣ . بيان إجراءات وسياسات الاحتلال الهادفة إلى تدمير كل مقوم من مقومات التنمية المستدامة في فلسطين.

٤ . توضيح أثر الاتفاقيات الاقتصادية المبرمة مع دولة الاحتلال على تعميق التبعية الاقتصادية لها،

والحيلولة دون بناء اقتصاد فلسطيني مستقل يُشكّل الأساس لكلّ تنمية مستدامة مأمولة فلسطينيا،

٥. تقديم تصور لاستراتيجية فلسطينية ممكنة لمواجهة العراقيل التي يضعها الاحتلال الصهيوني من خلال إجراءاته وسياساته أمام قدرة السلطة الفلسطينية وحكوماتها المتعاقبة على متابعة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أهمية البحث:

تنبع اهمية الدراسة من منطلق علمي وأكاديمي يبرز في اهتمامات الباحثان البحثية في الموضوعات الاقتصادية والتنموية. وقد تم اختيار التنمية المستدامة في القضية الفلسطينية وما

يواجهها من تحديات وعقبات نظرًا لما تكتسبه هذه القضية من أهمية وضرورة حيوية وملحة على الصعيد الفلسطيني الداخلي .

وكذلك اعتبارات سياسية بتحديد أبرز التحديات والعقبات التي أعاقت قدرة الحكومة الفلسطينية على التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها ، وبيان أثر عامل محوري في هذا الإعاقة وهي إجراءات وسياسات الاحتلال الصهيوني ، فمن خلال توضيح أثر هذا العامل حرص الباحثان في هذه الدراسة على تنبيه صانع القرار الفلسطيني بضرورة إعطاء المزيد من الاهتمام للاستراتيجيات السياسية التي من شأنها مواجهة هذا العامل وما ينضوي عليه من تحديات وصعوبات تعرقل تقدم التنمية المستدامة في فلسطين، وذلك من أجل النهوض بأهداف تلك التنمية وتحقيقها.

حدود البحث :

الحدود الزمنية : في هذا البحث قامت الدراسة بتحليل أثر سياسات الاحتلال وممارساته على إمكانية متابعة التنمية المستدامة وتنفيذ أهدافها من قبل السلطة الفلسطينية في فلسطين ، وذلك ابتداءً من عام ٢٠١٥؛ وهو العام الذي قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بطرح خطة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، تضمنت على مجموعة من الأهداف تعهدت فلسطين بالالتزام بها وتنفيذها، وحتى اكتوبر عام ٢٠٢٣ عندما هاجم العدو الصهيوني قطاع غزة.

الحدود المكانية : لقد تمثلت الحدود المكانية في هذا البحث في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية.

منهجية البحث:

استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسة ظاهرة التنمية المستدامة في فلسطين، وذلك من خلال وصف وتحليل أهدافها، غاياتها، أبعادها، ومؤشراتها المتنوعة. وتناول البحث رصد أبرز الصعوبات التي تعترض السلطة الفلسطينية وحكوماتها المتعاقبة في سعيها لمتابعة وتنفيذ هذه الأهداف. بالإضافة إلى ذلك، قام الباحثان بتوضيح أثر سياسات الاحتلال الصهيوني في تقليل قدرة السلطة الفلسطينية على تحقيق ذلك، ما سعى البحث إلى اقتراح استراتيجية فلسطينية قابلة للتطبيق لمواجهة تحديات ومعيقات التنمية المستدامة، بهدف تمكين السلطة الفلسطينية من النهوض بها لتحقيق تلك الأهداف.

الدراسات السابقة:

قُسّمت الدراسات السابقة إلى قسمين رئيسيين هما:

أولاً: الدراسات التي تناولت التنمية المستدامة في فلسطين تحت الاحتلال:

· دراسة مركز بيسان (٢٠١٠): «وهم التنمية، في نقد الخطاب التنموي الفلسطيني «: انتقدت الدراسة سياسات التكيف البنيوي للسلطة الفلسطينية وتجاهلها لوجود الاحتلال، مما حال دون رؤية تنموية وطنية مقاومة تهدف لتعزيز صمود الفلسطينيين وتحقيق الانفكاك الاقتصادي عن إسرائيل. وأكدت على ضرورة رؤية تنموية جديدة تقوم على الاقتصاد المقاوم. (ايلين واخرون ،٢٠١٠).

· كتاب مركز بيسان (٢٠١٢): «دراسات نقدية في واقع التنمية في فلسطين": انتقد الكتاب اعتماد السلطة على التمويل الخارجي، ودعا إلى تنمية تقوم على الاستقلال الاقتصادي وفك الارتباط بالمحتل، مع التشديد على الإنتاج الوطني لتعزيز دورة رأس المال المحلية (مجموعة باحثين ، ٢٠١٢) .

· دراسة مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (٢٠١٨) « : فلسطين تحت الاحتلال: هل ما زالت أهداف التنمية المستدامة ممكنة؟" : أوضحت نتائج الدراسة أن الاحتلال يشكل العائق الأكبر أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ودعت الفلسطينيين إلى تفعيل الهدف الحادي عشر (مدن ومجتمعات محلية مستدامة) من أجل تأسيس دور دولي داعم لمساعيهم في التحرر من الاحتلال. (جابر ، ٢٠١٨)

خلاصة المجموعة الأولى: تشترك هذه الدراسات في رؤيتها للتنمية المستدامة القابلة للتحقيق في فلسطين، وهي التنمية المقاومة التي تشمل جميع قطاعات المجتمع، وتخفف من آثار الاحتلال، وتعيد دور المنتجين الرئيسيين، ضمن مرحلة انتقالية تحررية نحو دولة فلسطينية كاملة السيادة.

ثانياً: الدراسات التي تناولت الاقتصاد الفلسطيني والعوائق أمام تنمية حقيقية ومستدامة:

· دراسة وفيق الآغا ونسيم أبو جامع (٢٠١٠) : «استراتيجية التنمية في فلسطين» : أكدت الدراسة أن التنمية الاقتصادية الاستراتيجية تتطلب إصلاح الإطار القانوني الفلسطيني والتحرر من التبعية للاقتصاد الصهيوني، ودعت إلى تبني اقتصاد فلسطيني قائم على نظام السوق الحرة مع تطوير منظور اقتصادي شامل يراعي خصوصية الوضع الفلسطيني تحت الاحتلال. (الآغا و ابو

جامع ، ٢٠١٠).

· دراسة زين طوقان (٢٠١٥): « أثر خطط التنمية الفلسطينية في تعزيز قدرات خطط التشغيل في خلق فرص عمل (٢٠٠٧-٢٠١٤) «: أ أكدت الدراسة أن سياسات الاحتلال والاعتماد الاقتصادي الضعيف على الاقتصاد الصهيوني يقوضان جهود مكافحة البطالة الفلسطينية ودعت إلى تعزيز القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني في القطاعات الإنتاجية. (طوقان ، ٢٠١٥)

· ورقة بحثية لمعهد (ماس) (٢٠١٩): «الانفكاك الاقتصادي عن إسرائيل: التحديات ومتطلبات النجاح" : تناولت الورقة قرار الانفكاك الاقتصادي، وبينت الاختلالات الاقتصادية الناتجة عن الاحتلال وبروتوكول باريس وخلصت الدراسة إلى أن فك الارتباط الاقتصادي يستدعي بناء اقتصاد فلسطيني يتمتع بالاستقلالية والقوة، إلى جانب ضرورة إعادة النظر في اتفاقية باريس الاقتصادية. (معهد ماس ، ٢٠١٥)

خلاصة المجموعة الثانية: تتفق هذه الدراسات على أن أزمة الاقتصاد الفلسطيني تكمن في تحكم الاحتلال الصهيوني وعجز السلطة عن تبني مقاربات تنموية تتخطى الاتكالية على المنح الدولية. وتوضح الدراسة أن التنمية الاقتصادية الحقيقية تتطلب فك ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الصهيوني والتركيز على تطوير القطاعات الإنتاجية.

لما تقدم سنحاول وضع تصوّر حول مقاربة تنموية تساعد الحكومة الفلسطينية على التصدي لسياسات الاحتلال الصهيوني التي تعيق جهودها لتحقيق التنمية المستدامة ، إذ تعمل هذه المقاربة ضمن بنودها على مجموعة من الاستراتيجيات الهادفة في جلّها إلى إعادة الاعتبار للعمل التنموي القائم على أساس مناهضة المشروع الاستعماري والعمل على تقديم الدعم لكل النشاطات المناهضة للاستعمار وسياساته الرامية إلى الهيمنة على الشعب الفلسطيني وتجزئته.

محاور البحث:

المحور الاول: خطة البحث

احتوى هذا المحور على خطة البحث ومقدمته وأسئلته ومشكلته وفرضيته ومنهجيته وحدوده والدراسات السابقة ومحاوره .

المحور الثاني : التعريف بمفهوم التنمية المستدامة.

تناول هذا المحور تعريفاً لمفهوم التنمية المستدامة ، إذْ اهتمّ بتوضيح مفهوم التنمية المستدامة وتبيان أبرز ما جاء بخصوصها من الناحية النظرية، ويتناول هذا المحور تحديداً تمّ فيه سرد لمفهوم

التنمية المستدامة وخصوصيته في السياق الفلسطيني.

المحور الثالث : أثر سياسات الاحتلال الصهيوني على متابعة التنمية المستدامة في فلسطين وتنفيذ أهدافها

بين البحث الأثر الذي تحدثه سياسات الاحتلال الصهيوني على متابعة التنمية الفلسطينية المستدامة وتنفيذ أهدافها في مختلف أبعادها: البيئية، السياسية، الاجتماعية والإنسانية، والاقتصادية. كما سلط الضوء على اتفاقية باريس الاقتصادية ودورها المحوري في تقوية سيطرة الاقتصاد الصهيوني على الاقتصاد الفلسطيني وتيسير سيطرته عليه.

المحور الرابع : الحكومة الفلسطينية وتحديات التنمية المستدامة؛ استراتجيات المواجهة والنهوض

بين هذا المحور الاستراتيجيات التي من الممكن للحكومة الفلسطينية اتباعها في مواجهة الصعوبات والعراقيل الصهيونية التي تعرقل من قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في فلسطين، كما حاول هذا المحور توضيح ما هي التنمية المستدامة الممكن تحقيقيها فلسطينياً في ظلال واقع الاحتلال الصهيوني وسياساته.

المحور الثاني : التعريف بمفهوم التنمية المستدامة.

منذ ظهور مفهوم التنمية المستدامة خلال عقد الثمانينيات تم النظر إلى هذا التيار باعتباره واحداً من أهم التطورات التي شهدها الفكر التنموي الحديث، فمنذ ظهور هذا المفهوم بدأ الاهتمام بالتنمية المستدامة يتزايد يشكل مضطرد وعلى عدة مستويات؛ حيث أخذت التنمية المستدامة تتموضع في مقدمة هموم ومشكلات العالم، وبدأت تتصدّر أجندات مجموعة من المؤتمرات الدولية التي تم عقدها خصيصاً بهدف بحث موضوعها.

ومن أبرز مظاهر تنامي الاهتمام بالتنمية المستدامة بروز العديد من الأدبيات التي تناولتها وركزت عليها في العقود الأخيرة، فهذه الأدبيات جميعها تناولت مفهوم التنمية المستدامة باعتباره مفهوماً له صيرورته التاريخية الخاصة، حيث اهتمت بدراسة تطوره التاريخي وتعاريفه المختلفة وأبعاده ومستوياته وكل ما يرتبط به ويُمكن عبره بناء مدخل متكامل لبحثه ودراسته.

أولاً : تعريف التنمية

تعرف التنمية على أنها عملية تغيير ديناميكية تشمل الجوانب الهيكلية والوظيفية للمجتمع، وتنتج عن إدارة وتوجيه الموارد المتاحة بهدف تحقيق رفاهية أوسع لأفراد المجتمع من خلال زيادة قدرتهم على الاستفادة القصوى من طاقات المجتمع. ويُشار إليها أيضًا بتنمية إمكانات الإنسان

إلى أبعد مدى أو بتلبية الاحتياجات الاجتماعية للإنسان للارتقاء به إلى مستوى حياة معين.(ابو نصر، ٢٠٠٧ : ١٨٩)

ويمكن القول أن التنمية هي عملية تسعى لتوفير فرص عمل منتجة وتحسين نوعية حياة الشعوب. وهذا يتطلب تحقيق نمو كبير في الإنتاجية والدخل، وهو أمر لا يمكن بلوغه دون تطوير حقيقي للقدرات البشرية.

ثانياً: تعريف التنمية المستدامة

حظي مفهوم التنمية المستدامة باهتمام واسع من الكتاب والباحثين والمنظمات العالمية، وظهرت له تعاريف متعددة:

عرف جرو هارلين برونتلاند (١٩٨٧): « التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم». يُعتبر هذا أول تعريف رسمي للمفهوم.(شيلي ، ٢٠١٤ : ٦١)

وعرفت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) (١٩٨٩) : « إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. إن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة. كما أنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية «.

بينما عرف الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة (IUCN) : «التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة والمجتمع والاقتصاد». (رومانو ، ٢٠٠٣ : ٦٦)

واكد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (١٩٩٢) : «ضرورة إنجاز الحق في التنمية، حيث تتحقق بشكل متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل». وأكد المؤتمر على أن حماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية. (موسيشيت ، ٢٠٠٠ : ١٣)

إدوارد باربير: «ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية ويتضمن أكبر قدر ممكن من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة». (عبد الله ، ١٩٩٣ : ٩٧)

ثالثاً: خصائص التنمية المستدامة

تتميز التنمية المستدامة بالشمولية والتكامل والاستمرارية والعدالة والتوازن والأسس الرشيدة ومراعاة البعد البيئي والمشاركة الشعبية والربط العضوي بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع. وقد حدد

بعض الباحثين خصائصها بالآتي: (البيضاني ،٢٠١٧ : ٥٥)

١. شمولية وتعقيد: تتعدى التنمية النمطية لتشمل أبعادًا روحية وثقافية، مع التركيز على حماية السمات الحضارية المميزة.

٢. استهداف الفئات الفقيرة: تركز استراتيجياتها على تقليل الفقر وتحقيق التوازن التنموي.

٣. تكامل الأبعاد: تمزج بين الجوانب الكمية والنوعية.

٤. عدالة ومشاركة مجتمعية: تسعى لتحقيق العدالة بين الأفراد والمجتمعات، وتفعيل دور المجتمع المدني.

٥. صون الموارد ونشر الوعي: تهتم بالموارد البشرية، البيئية، والمجتمعية، وتصبو إلى زيادة التوعية بأهمية المحافظة عليها.

٦. الإنسان محورها: تضع الإنسان في صدارة أولوياتها، لارتباطها العميق بالتنمية البشرية.

٧. بعد زمني طويل الأمد: تراعي حقوق الأجيال القادمة، فهي عملية تنموية مستمرة خلال الزمن.

يستنتج الباحثان أن التنمية المستدامة تتصف بالشمولية وتسعى لتحقيق التكامل في التنمية تشمل الجوانب البيئية والاجتماعية والتقنية والسياسية، كما أنها معقدة ومتداخلة في أبعادها ومكوناتها.

رابعاً: أبعاد التنمية المستدامة

تتسم التنمية المستدامة بجوانب مختلفة ومتداخلة وكما يلي:

١. البعد الاقتصادي: يركز على انعكاس الاقتصاد على البيئة ويهدف إلى زيادة رفاهية المجتمعات ورفع مستوى دخولها وإنهاء الفقر، والإستفادة من الموارد الطبيعية بشكل عقلاني وتحقيق النمو والعدالة الاقتصادية وتوفير المتطلبات الأساسية. (جلال ، ٢٠١٧ : ٢)

٢. البعد الاجتماعي: يرتكز حول تنمية الإنسان، بهدف استخدام النمو كوسيلة لترسيخ الوحدة الاجتماعية وتحقيق العدالة بين الأجيال. وتسعى لتأمين الخدمات بما فيها الخدمات الصحية والتعليمية والأمن لكل من الأجيال الحالية والقادمة، مع الحفاظ على حقوقهم كاملة (ايوب ، ٢٠١٦ : ٢١) ، ويعتمد على:

- إعادة توزيع السكان بشكل أمثل.
- النهوض بالتنمية القروية والريفية.
- إعادة توجيه الإستفادة من الموارد الطبيعية لتحقيق سد الاحتياجات الأساسية للإنسان.

- نشر حرية الاختيار والديمقراطية.
- تحسين مستوى القطاع التعليمي والصحي.
- تمكين المجتمعات من المشاركة في صنع القرارات التي تتعلق بالتنمية.
- مساندة الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة.(قاسم ، ٢٠٠٧: ٢٧)

٣. البعد التقني: يركز على الإستفادة من التقنيات الحديثة لتقليل استهلاك الطاقة والموارد وإنتاج النفايات والغازات (قاسم ، ٢٠٠٧: ٢٧) ، ويهدف إلى:

- تطوير ورفع أداء وإنتاجية المؤسسات الخاصة.
- دعم أنشطة البحث والابتكار.
- بناء المؤسسات المتطورة التي ترتكز على التكنولوجيا المعاصرة
- وضع برامج لتسهيل تحويل المجتمعات إلى مجتمعات معلوماتية.(ايوب ،٢٠١٦ :٢٢)

٤. البعد السياسي: يُعد توفر الإرادة السياسية لدى جماهير المجتمعات والقيادة السياسية أساسًا لتحقيق التنمية المستدامة. فغياب هذه الإرادة يعرقل وضع استراتيجيات ناجعة للتصدي للمشكلات البيئية والموازنة بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية. وجود قناعة راسخة لدى القيادة بأهمية التنمية المستدامة ومستويات الضرر البيئي هو نقطة الانطلاق لتبني خطط واستراتيجيات فعالة (ابو عليان ،٢٠١٧ : ٤٧) .

يمكن استنتاج ترابط وتكامل أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها العضوية الكاملة بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع والسياسة والتقنية ، حيث تتكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية معًا في سبيل تحقيق التنمية المستدامة (ربيعي ، ٢٠١٥ : ١٩) ، كما يلي :

· النظام المستدام اقتصاديًا: يسعى للحفاظ على الإنتاجية والاستقرار الاقتصادي، مع الحيلولة دون نشوء مشكلات اجتماعية جراء تطبيق السياسات الاقتصادية.

· النظام المستدام اجتماعيًا: يهدف إلى إنصاف الجميع للحصول على خدمات اجتماعية تعزز المساواة والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية.

· النظام المستدام بيئيًا: يعمل على استدامة الموارد الطبيعية ويحمي الثراء الحيوي والأنظمة البيئية.

تتميز هذه الأبعاد بالترابط والتكامل العضوي مع البعد السياسي والتقني، مكونة بذلك مبادئ وأساليب التنمية المستدامة.

خامساً: أهداف التنمية المستدامة

لا يمكن الوصول الى التنمية المستدامة إلا ببلوغ مجموعة من الأهداف الشاملة:

١. الارتقاء بالمستوى المعيشي وتحسين جودة الحياة: عبر سياسات تنموية واضحة وممنهجة.

٢. زيادة الوعي البيئي : بتوعية السكان وإشراكهم في حل المشكلات البيئية. (محمد غنيم و احمد ابو زنط ، ٢٠٠٦ : ٦٠)

٣. تعظيم استغلال الموارد الطبيعية: بتوعية السكان بمحدودية الموارد وتبني سياسات استهلاكية عقلانية. (جمعان الغامدي ، ٢٠٠٩ : ١٨٣)

٤. تطبيق التكنولوجيا الحديثة: وذلك بربط استخدامها بأهداف المجتمع وتثقيف السكان حول كيفية توظيفها في التنمية.

٥. تعديل أولويات وحاجات المجتمع: بما يضمن التطور الدائم والمتوازن في كافة الجوانب.

تخدم هذه الأهداف عناصر تعزيز النمو الاقتصادي والإندماج الاجتماعي والحفاظ على البيئة، وتكرس مبادئ الإنصاف والتمكين والتضامن. ويرتبط تحقيقها بامتلاك السلطة السياسية للقوة الفعلية والسيادة على الأراضي والموارد.

سادساً: أهمية التنمية المستدامة

وتتمثل هذه الأهمية في:

١. الربط بين الأجيال: سعى إلى تأمين مستقبل الأجيال القادمة من خلال الحفاظ على استمرارية الحياة البشرية، وضمان عدالة توزيع الثروات

٢. تقليص الفجوة بين الدول: تقليل تبعية الدول النامية للدول المتقدمة عبر استراتيجيات متنوعة.

٣. الربط بين دول الشمال والجنوب: تحقيق تكامل المصالح بعيدًا عن الإرث الاستعماري. (ايوب ، ٢٠١٦ : ٢٥)

تنبثق الأهمية الكبرى من تحقيق مبدأ الإنصاف بين الأجيال والدول.

سابعاً : معايير التنمية المستدامة

يحتاج صناع القرار إلى معايير لرصد التقدم نحو التنمية المستدامة، بحيث تكون هذه المعايير بسيطة وواضحة وقابلة للقياس ومتاحة وقابلة للتكرار وتعكس صحة المجتمع على المدى الطويل وحساسة للزمن. وتشمل المعايير:

١. الاقتصادية: تشمل التعاون الدولي، تحول أشكال الاستهلاك، وتوافر لمصادر والوسائل المالية.

٢. الاجتماعية: تتضمن التصدي للفقر، الديناميكية الديمغرافية، انتشار التعليم والوعي، حماية الصحة، السكن، الأمن الاجتماعي، ومؤشر التنمية البشرية.

٣. البيئية: تركز على حماية جودة المياه، تطوير الزراعة المستدامة، ومكافحة إزالة الغابات والتصحر.

٤. التكنولوجية: تُقاس بمؤشر تنافسية القطاع الصناعي ومؤشر الإنجاز التكنولوجي.

٥. السياسية: تقييم مدى تطبيق الحكم الرشيد (الشفافية، المشاركة، المساءلة، سيادة القانون، مكافحة الفساد، حرية الإعلام، اللامركزية، استقلالية القضاء، وحقوق الإنسان).(شيلي ، ٢٠١٤ : ٧٥)

تختلف هذه المعايير او المؤشرات بحسب المكان والزمان وتوافر البيانات، وتتميز عملية القياس بالمرونة لتطوير مؤشرات مناسبة للظروف المحلية.

ثامناً: معوقات التنمية المستدامة

تعترض مسيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة تحديات متعددة، تشمل جوانب بيئية، واجتماعية، واقتصادية، وسياسية، وتشمل هذه التحديات:

١. نظام سياسي بعيد عن الأهداف التنموية.

٢. انتشار الحروب وانعدام الأمن.

٣. غياب الكوادر البشرية المؤهلة والتكنولوجيا المتطورة. (حجاب ، ٢٠٠٩ : ١)

٤. هشاشة الأوضاع الاقتصادية (الفقر، الديون ، البطالة) .

٥. بيئة اقتصادية معيقة للتنمية.

٦. الديون الداخلية والخارجية. (ابو عليان ، ٢٠١٧ : ٤٧)

يتطلب التعامل مع هذه المعوقات تقليل الفقر ورفع قدرة الدول على بناء القدرات الذاتية وتشجيع أنماط استهلاك وإنتاج مسؤولة ومساعدة الدول على القضاء على المشكلات الصحية.

تاسعاً : التنمية المستدامة وخصوصيتها فلسطينياً

تبنت فلسطين خطة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة وبرنامج السياسات الوطنية ٢٠١٧-٢٠٢٢. واوجه تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين صعوبات جمة، بما في ذلك الانقسام الفلسطيني والزيادة المستمرة في عدد السكان، لكن وطأة الاحتلال الصهيوني تبقى هي الأشد تأثيرًا. فبعد أكثر من ٢٥ عامًا على نشأة السلطة الفلسطينية، لا يزال الاقتصاد الفلسطيني يعاني من تشوهات بنيوية عميقة بسبب القيود التي يفرضها الاحتلال، وهو ما يشكل عائقًا أساسيًا لأجل إحراز تنمية

اقتصادية حقيقية ومستدامة. وقد شهد نمو الإنتاج المحلي الإجمالي تراجعًا ملحوظًا.

تأتي خصوصية التنمية المستدامة في السياق الفلسطيني من كونها تنمية تسعى لتحقيق أهدافها في ظل احتلال مستمر منذ أكثر من سبعة عقود، وهو ما يعتبره القانونيون «احتلالًا مستمرًا خلافًا للقانون». هذا الاحتلال الاستعماري الإحلالي المستمر يمنع الحكومة الفلسطينية من استغلال كامل قدراتها ومواردها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ويعيق النهوض بالاقتصاد الفلسطيني بسبب التبعية الناتجة عن اتفاقية باريس الاقتصادية التي تستغلها إسرائيل لتعميق سيطرتها. يطرح هذا تساؤلات حول نوعية التنمية المستدامة الممكنة في ظل هذه الظروف القمعية والعنصرية.(نصر الله ، ٢٠١٩ : ٦)

المحور الثالث :

أثر سياسات الاحتلال الصهيوني على متابعة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في فلسطين

سعيًا لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، أنشأ مجلس الوزراء الفلسطيني فريقًا وطنيًا وأصدر استعراضًا وطنيًا أول. وقد أبرز الاستعراض أن سياسات الاحتلال الصهيوني التقييدية تعيق عمل الحكومة لتحقيق تلك الأهداف في أبعادها البيئية والسياسية والاجتماعية/الإنسانية والاقتصادية.

وتعتبر سياسات الاحتلال الصهيوني العائق الأهم أمام أي تنمية فلسطينية، حيث تخلق واقعًا تكون فيه إسرائيل هي الطرف المسيطر بشكل فعلي على الأرض والموارد. تستهدف هذه السياسات التنمية المستدامة في أبعادها البيئية والاجتماعية/الإنسانية والسياسية. فعلى الصعيد الاجتماعي/الإنساني، تساهم في زيادة الفقر والجوع والبطالة وتحرم السكان من خدمات الصحة والتعليم الجيدة. وعلى الصعيد السياسي، تحد من قدرة الفلسطينيين على بناء مدن آمنة وعادلة. سيتم تفصيل هذه السياسات لاحقا.

١. أثر سياسات الاحتلال الصهيوني على أهداف التنمية المستدامة الفلسطينية (الأبعاد الاجتماعية/الإنسانية)

تُعيق سياسات الاحتلال الصهيوني بشكل كبير جهود الحكومة الفلسطينية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أبعادها الاجتماعية/الإنسانية، والتي تتضمن انهاء الفقر والجوع والبطالة، بشكل يضمن الجانب الصحي الجيد والتعليم المنصف والمساواة بين الجنسين (مجلس الوزراء الفلسطيني ، ٢٠١٨ : ٢)، وكما مفصل فيما يلي .

أولاً: القضاء على الفقر

تعتبر سياسات الاحتلال السبب الرئيسي للفقر المتزايد في فلسطين. يشمل ذلك الحصار

المستمر على الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي يدمر البنية التحتية ويعيق التنمية. يمنع الحصار على غزة التجارة الداخلية والعمل خارج القطاع، وتقيد سياسة «الاستخدام المزدوج» استيراد المواد الأساسية للإنتاج وإعادة الإعمار. تقسيم الضفة الغربية إلى كانتونات والسيطرة على المعابر وتطبيق بروتوكول باريس بشكل انتقائي يعزز التبعية الاقتصادية لإسرائيل ويرفع تكلفة المعيشة. في القدس الشرقية، تُتبع استراتيجية إفقار ممنهجة عبر إضعاف الروابط مع باقي فلسطين وتقييد حركة البضائع وهدم المنازل، مما يهدف إلى تهجير المقدسيين. وقد ارتفعت معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية بشكل كبير، خاصة في قطاع غزة الذي يسجل أعلى المعدلات. ورغم الموازنة الفلسطينية، فإن سياسات الاحتلال تحد من قدرتها على تخفيف الفقر.

ثانياً: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي

ساهمت سياسات الاحتلال بشكل كبير في انعدام الأمن الغذائي . في الضفة الغربية، أدى التوسع الاستيطاني وجدار الفصل العنصري إلى مصادرة الأراضي الزراعية. تحرم السيطرة على مناطق (ج) الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم وتقيد بناء منشآت تخزين المياه والري، مما يحد من الإنتاجية الزراعية. أما الحصار على غزة فيحرم الفلسطينيين من الوصول إلى جزء كبير من أراضيهم الزراعية ويدمر القطاع الزراعي. كما أدى العدوان المتكرر على غزة إلى تدمير الأراضي وتلويثها، وتقييد مساحة الصيد. وقد أدت هذه الإجراءات إلى انعدام الأمن الغذائي الحاد لما يقارب نصف مليون فلسطيني.(نصر الله ،٢٠١٩ : ١١) .

ثالثاً: ضمان الصحة الجيدة والرفاه

تعيق سياسات الاحتلال في الضفة الغربية وغزة تطوير الخدمات الصحية، يهدد تلوث مصادر المياه الناتج عن المستوطنات حياة السكان، وتقيد البناء في مناطق (ج) ربط التجمعات بشبكات المياه. في غزة، أدى الحصار والعدوان المتكرر إلى تهالك البنية التحتية الصحية ونقص الأدوية والمستلزمات الطبية بسبب قيود الاستيراد. تعاني المستشفيات من انقطاع الكهرباء ونقص المياه النظيفة. وقد أدت اعتداءات الاحتلال خلال مسيرات العودة إلى قتل وجرح الآلاف وإحداث إعاقات دائمة. تفرض إسرائيل قيودًا على دخول الإمدادات الطبية بحجة «الاستخدام المزدوج» وتعيق توريد المعدات الأساسية وسيارات الإسعاف. في القدس الشرقية، تُفرض قيود على بناء المستشفيات وتجديد البنية التحتية، وتعيق الحواجز وصول السكان إلى المستشفيات. كما تؤثر ظروف الاحتلال والعنف على الصحة النفسية للفلسطينيين، خاصة الأطفال في غزة.(منظمة الصحة العالمية ، ٢٠١٨ : ١٠- ١٠٠)

رابعاً: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل

تؤدي إجراءات الاحتلال إلى انعدام البيئة الآمنة للتعليم. يتعرض الطلاب والمعلمون في الضفة الغربية لاعتداءات جنود الاحتلال على نقاط التفتيش، ويُحتجز العديد منهم بشكل غير قانوني. يواجه الطلاب في مناطق (ج) صعوبات في الوصول إلى مدارسهم، وتتعرض مدارسهم للهدم. وقد سجلت اعتداءات الاحتلال على المدارس خسائر في الأرواح وإصابات واعتقالات. في غزة، أدى العدوان إلى تضرر المدارس، ويحول الحصار دون إعادة إعمارها وبناء مدارس جديدة، مما يؤدي إلى اكتظاظ الفصول. في القدس الشرقية، يمنع الاحتلال بناء مدارس فلسطينية ويتدخل في المناهج الدراسية بهدف طمس الهوية الفلسطينية . (وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية ،٢٠١٧)

خامساً: تعزيز مكانة النساء والفتيات وتحقيق المساواة بين الجنسين

تُصنف العديد من ممارسات الاحتلال كسياسات تمييزية ضد النساء الفلسطينيات. تواجه النساء في القدس الشرقية ومناطق (ج) هدم المنازل ومصادرة الأراضي وتقييد الوصول إلى الخدمات الأساسية. تعيق سياسات الاحتلال وصول النساء إلى العدالة في المناطق غير الخاضعة للسلطة الفلسطينية. وقد استهدفت قوات الاحتلال النساء المشاركات في مسيرات العودة، وتعاني الأسيرات الفلسطينيات في السجون من ظروف قاسية وإهمال طبي وانتهاكات. (هيئة الامم المتحدة ،٢٠١٤)

وعليه يتبع الاحتلال الصهيوني سياسات ممنهجة تعيق التنمية الاجتماعية/الإنسانية المستدامة في فلسطين. تقف هذه السياسات كعقبات أمام قدرة الحكومة الفلسطينية على العمل على إنهاء الفقر والجوع ، وضمان الصحة والتعليم الجيدين والمساواة بين الجنسين. إن إنهاء الاحتلال ورفع القيود أمر ضروري لتمكين الفلسطينيين من تحقيق هذه الأهداف.

٢. أثر سياسات الاحتلال الصهيوني على أهداف التنمية المستدامة الفلسطينية (الأبعاد البيئية والسياسية)

يواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة في فلسطين تحديات جمة نتيجة لسياسات الاحتلال الصهيوني التي تؤثر بشكل كبير على الأبعاد البيئية والسياسية. وتسعى خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ إلى تحقيق أهداف بيئية (المياه، الطاقة، الاستهلاك المستدام، المناخ، المحيطات، النظم البرية، المدن المستدامة) وأهداف سياسية (مجتمعات آمنة وعادلة، مؤسسات فعالة).

أولاً: الأبعاد البيئية

يحد الاحتلال الصهيوني من قدرة الحكومة الفلسطينية على متابعة وتنفيذ الأهداف البيئية من خلال السيطرة على الموارد الطبيعية وفرض قيود تعرقل الإدارة المستدامة. وكما يلي :

١. المياه وخدمات الصرف الصحي: منذ عام ١٩٦٧، سيطرت إسرائيل على الموارد المائية الفلسطينية بشكل مخالف للقوانين الدولية. تقلصت حصة الفلسطينيين من المياه الجوفية (علقم ، ٢٠١٢ : ٤٧) ، ويُقيد بناء البنية التحتية المائية بتصاريح إسرائيلية نادرة. تضطر السلطة لشراء المياه من إسرائيل بتكاليف متزايدة. وفي غزة، يحول الحصار دون تأمين المياه وتطوير محطات التحلية ومعالجة الصرف الصحي، كما أن نقص الطاقة يعيق تشغيل المحطات القائمة. تتدفق المياه العادمة من المستوطنات إلى الأراضي الفلسطينية دون معالجة كافية، بينما تقوم إسرائيل بسحب المياه الجوفية واستبدالها بالمياه العادمة في غزة. (حلس ، ٢٠١٨ : ٤ – ٦)

٢. الطاقة: على الرغم من اتفاقيات أوسلو، لا تزال إسرائيل مسؤولة عن توليد الكهرباء في الضفة الغربية، مما يزيد من ديون السلطة. تُفرض قيود على تطوير مصادر الطاقة في مناطق (ج) وتُمنع إقامة مشاريع الطاقة المتجددة. وفي غزة، يعيق الحصار تطوير البنية التحتية للطاقة، وقد أدى استهداف محطة الكهرباء إلى أزمات متكررة. كما تُمنع الحكومة من استغلال احتياطات الغاز الطبيعي قبالة غزة.

٣. أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وإدارة النفايات: ضع الاحتلال الصهيوني قيودًا كبيرة على معالجة النفايات في الضفة الغربية، حيث توجد الأراضي الضرورية للمنشآت في مناطق (ج) التي تتطلب موافقة المستوطنين. بالإضافة إلى منع إنشاء مرافق لإزالة النفايات الخطرة الفلسطينية، تقوم إسرائيل نفسها بإقامة مكبات غير قانونية لنفاياتها في الضفة الغربية، مما يشكل خرقًا لاتفاقية بازل.

٤. التصدي لتغير المناخ وآثاره: تحد القيود الصهيونية المفروضة على الأراضي والمياه وتطوير البنية التحتية من قدرة الفلسطينيين للتأقلم مع التحولات المناخية. كما أن تدمير البنية التحتية في غزة يزيد من صعوبة هذه الجهود. ويعيق غياب السيادة والوصول إلى مناطق (ج) رصد الظاهرة وتنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة، بينما يمنع الحصار على غزة استيراد المعدات الضرورية للرصد الدقيق. (مجلس الوزراء الفلسطيني ، ٢٠١٨، ٥٣)

٥. حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية: بسبب استهداف محطات تنقية مياه الصرف الصحي في غزة، يتم إطلاق المياه الملوثة غير المعالجة في البحر، بشكل يهدد سلامة موارده.

كما قلص الاحتلال مساحة الصيد المسموح بها قبالة غزة، مما أدى إلى استنزاف المخزون السمكي وتهديد الأمن الغذائي.

٦. الحفاظ على البيئات البرية: يقوض غياب السيادة جهود إدارة المحميات الطبيعية. تستخدم إسرائيل ذريعة المحميات للاستيلاء على الأراضي والسماح للمستوطنين بالزراعة فيها. كما تم اقتلاع ملايين أشجار الزيتون. أدى بناء المستوطنات والجدار إلى تقلص مساحة الغابات والتنوع البيولوجي، وتضم المناطق المغلقة جزءًا كبيرًا من المناطق الحرجية. وللجدار تأثير مدمر على الأراضي الزراعية والتنوع الحيوي.

ثانياً: الأبعاد السياسية

يشكل الاحتلال الصهيوني وسياساته التحدي الأكبر أمام إنشاء مدن ومجتمعات آمنة وعادلة في فلسطين.

١. السعي إلى مدن ومستوطنات بشرية تتسم بالشمولية والأمان والاستدامة: يُكرس جدار الفصل العنصري حصار الفلسطينيين في معازل ويعزل القدس. تعاني التجمعات الفلسطينية في القدس الشرقية من سياسات تمييزية تحول دون تطوير البنية التحتية وتراخيص البناء وتؤدي إلى هدم المنازل. تُفرض قيود على استيراد مواد البناء لإعادة إعمار غزة.

٢. التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة وعادلة وبناء مؤسسات فعالة: يتعرض الفلسطينيون في الضفة الغربية لنظام المحاكم العسكرية الصهيوني التمييزي، حيث تقل إجراءات الحماية عن المعايير المدنية والدولية. يسمح هذا النظام بالاعتقال الإداري دون تهمة. يسود غياب القانون في مناطق (ج) والمناطق المغلقة وأجزاء من الخليل والقدس الشرقية المحتلة، حيث يواجه الفلسطينيون ممارسات تمييزية من قوات الاحتلال والمستوطنين. تُمارس سياسة الاعتقال الإداري على نطاق واسع، ويُعتقل الأطفال ويُجبرون على توقيع اعترافات بالعبرية. تُعيق القيود الصهيونية التوسع العمراني الفلسطيني بينما تسمح بتوسع المستوطنات. وقد أدانت محاكم دولية العديد من الممارسات الصهيونية باعتبارها انتهاكات للقانون الدولي، بما في ذلك بناء الجدار، وضم القدس، وتوسيع المستوطنات، والقتل خارج القانون، والاعتقال الإداري التعسفي.

وعليه فإن سياسات الاحتلال الصهيوني تعيق بشكل جوهري قدرة الحكومة الفلسطينية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها البيئية والسياسية. تتطلب معالجة هذه التحديات إنهاء الاحتلال ورفع القيود لتمكين الفلسطينيين من ممارسة سيادتهم على مواردهم وأراضيهم وبناء مستقبل مستدام وعادل.

ثانياً: تأثير سياسات الاحتلال على التنمية الاقتصادية الفلسطينية المستدامة

تعيق سياسات الاحتلال الصهيوني جهود الحكومة الفلسطينية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة، والتي تتضمن التطور الشامل، العمالة الكاملة، وبنية تحتية قوية وتصنيع مستدام.

وتعتبر (اتفاقية باريس الاقتصادية ، ١٩٩٤) أداة رئيسية لهذه السياسات، حيث تضمنت بنودًا تقوض الاستقلالية الاقتصادية الفلسطينية رغم تأكيد ديباجتها على ذلك. وتشمل هذه البنود:

١. نظام الغلاف الجمركي: إبقاء التبعية الاقتصادية لحكومة الاحتلال.

٢. السياسات الضريبية: إلزام السلطة بسياسات الاحتلال وتقييد قدرتها على التحكم في الضرائب ومراقبة الأسواق.

٣. السياسات النقدية: ربط الاقتصاد الفلسطيني بالتقلبات النقدية الصهيونية.

٤. إيرادات المقاصة: احتفاظ إسرائيل بحق جمعها واستخدامها للضغط السياسي.

٥. النظام المالي: تحديد إطار عمل سلطة النقد والسيطرة على العملة والبنوك.

٦. القطاع الزراعي: السماح بالتبادل الحر للمنتجات الزراعية مما أضعف المنتج المحلي.

٧. القطاع الصناعي والسياحي: إبقاء السوق مفتوحً لمنتجات الاحتلال وسيطرة شركاتهم على السياحة.

٨. آلية المتابعة والتنفيذ: تشكيل لجنة مشتركة مع حكومة الاحتلال بدلاً من مرجعية دولية، وتوقف عملها، واشتراط موافقة إسرائيل على أي تعديل للاتفاقية.

٩. الإجراءات القسرية والإخلال بالاتفاقية: إجبار السلطة على تنفيذ الاتفاقية مع إعفاء إسرائيل نفسها، وفرض قيود على الحركة وحصار على غزة.

ختامًا، تُعيق سياسات الاحتلال، عبر اتفاقية باريس وغيرها، بناء اقتصاد فلسطيني مستقل ومستدام، مما يستدعي ضرورة تتطلب بلوغ التنمية المنشودة وذلك بفك قيود الاقتصاد.

ويُمكن تلخيص أبرز الصعوبات التي تواجه السلطة الفلسطينية اليوم والمرتبطة بصورة رئيسية باتفاقية باريس الاقتصادية بالآتي: (معهد ماس ، ٢٠١٩ : ٣ – ٥)

١. التجارة والاستيراد: التزام السلطة بالسياسات الصهيونية، بما في ذلك القيود على الاستيراد.

٢. الضرائب والشؤون المالية: هامش ضيق للسلطة في تحديد الضرائب غير المباشرة واحتكار إسرائيل لبيانات الضرائب.

٣. رسوم تحويل أموال المقاصة: اقتطاع إسرائيل نسبة كبيرة (٣٪) كبدل خدمات.

٤. ضريبة القيمة المضافة: تحديد حد أدنى مرتفع مقارنة بالاقتصاد الفلسطيني.

٥. الضرائب غير المباشرة ورسوم الخروج وغيرها: عدم التزام إسرائيل بتقاسم الرسوم بشكل عادل واحتكار أسعار الغاز والبترول.

٦. العمل: مخالفة المشغلين الصهيونيين لبنود الاتفاقية في توظيف العمال الفلسطينيين.

٧. السياسة النقدية: التبعية الكاملة للسياسة النقدية الصهيونية ومنع إصدار عملة فلسطينية أو تصدير فائض الشيكل.

٨. اقتطاعات أحادية الجانب من عائدات المقاصة: غياب الشفافية في المحاسبة والإفصاح عن المبالغ الحقيقية.

٩. الزراعة والصناعة والتأمين: قيود على دخول المنتجات الزراعية الفلسطينية وتكبيد خسائر، وتحميل صندوق التأمين الفلسطيني مسؤولية مناطق (ج).

١٠. مناطق (ج): خضوع تراخيص البناء وملكية الأراضي للإدارة المدنية الصهيونية.

أدت هذه المشكلات إلى تعميق اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على نظيره الإسرائيلي ، حيث يعتمد على العمالة في إسرائيل والواردات منها، بينما يواجه قيودًا على صادراته وتطور قطاعه الخاص. وتشير التقارير إلى تزايد التأثير السلبي للاتفاقية مؤخراً، مما أدى إلى ارتفاع البطالة والعجز المالي والاعتماد على المنح الخارجية وتشوهات في بيئة الأعمال.

يُضاف إلى ذلك سيطرة الاحتلال على الموارد الطبيعية الفلسطينية وإعاقة حركة التبادل الاقتصادي عبر الحواجز في الضفة الغربية، والحصار المدمر على قطاع غزة. كما يعيق الاحتلال تطوير البنية التحتية في الضفة الغربية والقدس، ويدمرها بشكل متكرر في غزة. (مجلس الوزراء الفلسطيني ، ٢٠١٨، ٦٧)

ختامًا، تؤكد معظم السياسات الصهيونية المعيقة للتنمية الفلسطينية على ارتباطها باتفاقية باريس المجحفة، مما يطرح تساؤلات حول إمكانية صياغة رؤية تنموية اقتصادية فلسطينية تتحرر من قيود هذه الاتفاقية، خاصة مع المستجدات السياسية مثل «صفقة القرن».

المحور الرابع : استراتيجيات الحكومة الفلسطينية لمواجهة تحديات التنمية المستدامة

ترى الدراسة أن سياسات الاحتلال الصهيوني تعيق تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين، مما يستدعي وضع استراتيجية فلسطينية لمواجهة هذه التحديات. تقترح الدراسة تبني نسق تنموي بديل يناهض الاستعمار ويدعم الأنشطة المناهضة لهيمنة الاحتلال وتجزئته للشعب الفلسطيني.

تستند الرؤية الاستراتيجية المقترحة إلى ثلاثة محاور رئيسية:

أولاً: تنمية مستدامة قائمة على المقاومة والتحرر: تعتبر الدراسة أن التنمية المستدامة في السياق الفلسطيني يجب أن ترتكز على الاشتباك لاستعادة الأرض وتعزيز الصمود في وجه الاحتلال. يتطلب ذلك تغيير خطاب القيادة الفلسطينية من الاستجداء إلى تبني منظومة الاشتباك من أجل الحق في التنمية والتحرر. كما يستوجب استبدال المقاربة النيوليبرالية الحالية بمقاربة تعترف بالاحتلال وتعمل على تحقيق الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي عبر تعزيز النضال ضد الاحتلال وتقوية المجتمع. يجب إعادة الاعتبار لمفاهيم الصمود المقاوم بهدف تقوية علاقة الفلسطينيين بأرضهم وتقديم الخدمات التي تحمي وجودهم. لا يمكن بناء هذه المقاربة دون فهم كامل لطبيعة السيطرة الصهيونية الهادفة إلى سلب الموارد والتوسع الاستيطاني وإخضاع الفلسطينيين، مما يستدعي تجاوز البرنامج الليبرالي الاقتصادي الجديد وتبني نموذج تنموي بديل يقوم على أسس النضال والمقاومة والصمود. (الترتير ، ٢٠١٦ : ٦٤)

تؤكد الدراسة على ضرورة أن تعمل القيادة الفلسطينية على معالجة حالة الفرقة السياسية بين الضفة الغربية وقطاع غزة أمرًا محوريًا ، حيث أن هذا الانقسام يبدد الجهود الفلسطينية لتحقيق التنمية المستدامة ويشتت جهود التخطيط التنموي التحرري بين سلطتين تمارسان القمع وتتناقضان مع مفهوم التنمية المستدامة القائم على الصمود والمقاومة والحرية والتحرير.

ثانياً: اقتصاد فلسطيني مستقل ومقاوم:

أن تحقيق التنمية المستدامة اقتصادياً في فلسطين يستلزم الانفكاك عن الاقتصاد الصهيوني وبناء اقتصاد فلسطيني مستقل، وهو هدف يحظى بإجماع فلسطيني رسمي وشعبي. تعتبر اتفاقية باريس الاقتصادية عائقًا رئيسيًا لتكريسها التبعية، وتنص على عدم إمكانية تعديلها إلا بموافقة الطرفين، وهو أمر صعب التحقيق في ظل جمود اللجنة الاقتصادية المشتركة ورفض إسرائيل للمطالب الفلسطينية.

يقترح الباحثان خيارات قانونية واستراتيجيات لتحقيق هذا الهدف:

خيارات قانونية:

١. التوجه للمحافل الدولية: لممارسة ضغط سياسي ودبلوماسي وكشف الممارسات الصهيونية غير الشرعية، واستغلال التزامات إسرائيل في المنظمات الاقتصادية الدولية لتقديم شكاوى حول تعاملها التجاري مع فلسطين. (وفيق وابو جامع ، ٢٠١٠ : ٤٩١ – ٤٩٢)

٢. تدويل ملف العلاقة الاقتصادية: لإجبار إسرائيل على إنهاء القيود على التجارة الفلسطينية

الدولية، وبناء شراكات تجارية مع دول صديقة كتركيا والأردن ومصر والمغرب والسعودية كقوة ضاغطة.

٣. استغلال التزامات إسرائيل في منظمة التجارة العالمية: وفقًا لاتفاقية تبسيط الإجراءات التجارية ، حيث تلتزم إسرائيل بمعاملة التجارة الفلسطينية بالمثل، والتوجه للدول المتضررة والأردن لرفع شكاوى أو استفسارات ومطالبة بتفعيل اللجان المشتركة أو التحكيم.(معهد ماس ، ١٩٩٤ : ٨)

استراتيجيات عملية:

١. دعم المنتج الوطني: عبر برامج لزيادة تنافسيته وتمييزه في العطاءات، وتخفيض التبعية للمنتجات الصهيونية عبر المقاطعة، وتنشيط المبادلات التجارية مع دول الجوار عبر تفعيل مبادرة التكامل الاقتصادي الفلسطيني العربي.(عيسى ، ٢٠١٣ ، ٦٠)

٢. تدعيم القطاعات الإنتاجية: كالصناعة والزراعة والسياحة عبر دعم الاستثمار وتأمين البنية التحتية الضرورية.

٣. تأمين الحماية للصناعات المحلية: من خلال فرض رسوم جمركية ومنح رخص استيراد لتحفيز الإنتاج المحلي واستيعاب العمالة.

٤. تنمية التبادل التجاري مع الدول العربية: وذلك بتفعيل مبادرة التكامل الاقتصادي الفلسطيني العربي من أجل الاستقلال الاقتصادي عن إسرائيل

٥. تشجيع استثمار الشتات الفلسطيني: عبر تقديم الدعم والإعفاءات الضريبية وتوجيه الاستثمارات نحو قطاعات واعدة كالسياحة والسوق المالية.(سمير ،٢٠١٦ : ١٠)

٦. العمل على الحصول على عضوية كاملة في منظمة التجارة العالمية: للاستفادة من الخبرات التقنية المقدمة ، ودعم المنافسة، وتحسين نوعية المنتجات، واجتذاب الاستثمارات الخارجية، وزيادة الإيرادات العامة للدولة.

مسارات بناء اقتصاد وطني مستقل:

١. تبني استراتيجية للتحرر من الإعتماد الاقتصادي: باعتبار التنمية المستدامة وسيلة لإدراك الحقوق والتحرر التدريجي من الاتكالية والريعية وتبني نموذج اقتصادي مقاوم يعتمد على الذات في الاستهلاك والإنتاج.(حلس وعيسى ، ٢٠١٦ : ١٠)

٢. إقامة هيكل إنتاجي يعتمد على القطاعات الرئيسة (الصناعة والزراعة): بالاعتماد على الموارد المتاحة وتبني سياسات استثمارية لتصحيح حالة الاقتصاد نحو الإنتاج واستخدام أدوات

النضال من أجل تحقيق التحرر على مراحل.

٣. بناء مقاربات جديدة تتخلى عن وهم التنمية المستدامة في ظل الاحتلال: والتركيز على استغلال الإمكانيات المتاحة للصمود ومواجهة الاحتلال.

٤. تعزيز دور القطاع الخاص الداعم للصمود الوطني: وتوفير المقومات اللازمة لنموه.

وعليه فإن الدراسة تؤكد على أهمية قرار المجلس المركزي بالانفكاك الاقتصادي، وتشدد على ضرورة اتخاذ الحكومة الفلسطينية خطوات جوهرية لتحقيق هذا الهدف. يتطلب ذلك تعزيز القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، وإقامة علاقات تجارية متنوعة، وتقليل الاعتماد على إسرائيل، للانتقال من حالة الضعف والتبعية إلى القوة والاستقلالية مع قاعدة إنتاجية قادرة على خلق فرص عمل وتوفير منتجات وطنية منافسة.

ثالثاً: تنمية مستدامة بديلة تتحدى حالة التجزئة التي يفرضها الاحتلال الصهيوني على المناطق الفلسطينية

ترى الدراسة أن تحقيق تنمية مستدامة حقيقية في فلسطين يستلزم تحدي التجزئة التي يفرضها الاحتلال الصهيوني. ويجب إعادة تعريف التنمية المستدامة بحيث ترتكز على مواجهة هذا التجزئة وإعادة توحيد الشعب الفلسطيني عبر بناء علاقات تتجاوز الحدود الاحتلالية.

مقترحات لمواجهة التجزئة:

· تشجيع استثمارات فلسطينيي ٤٨ في الضفة الغربية: للاستفادة من الأيدي العاملة وتوفير بدائل عن الاعتماد على إسرائيل، مع ترويج منتجات الضفة في مناطق ٤٨ لدعم الاقتصاد المحلي.

· إعادة تأهيل وهيكلة القدس الشرقية المجزأة: عبر جهود حكومية لتعزيز ارتباطها ببقية المناطق الفلسطينية، وتحسين تكامل الأسواق (التجارية، العمل، المالية)، ومواجهة ندرة تمويل المشاريع الصغيرة، ودعم قطاعي الصحة والتعليم لحماية الوحدة الثقافية والسياسية للفلسطينيين في القدس.

· مأسسة دعم الشتات الفلسطيني: توجيه التمويل نحو التنمية المستدامة كبديل عن المساعدات المشروطة، واستخدامه لرفض التقسيمات التي فرضها اتفاق أوسلو.

· دور الشتات في الترويج للمنتجات الفلسطينية: فتح أسواق للمنتجات الفلسطينية في بلاد المهجر.

خطة عمل آنية لتحدي سياسات الاحتلال المعيقة للتنمية:

· استخدام وسائل الضغط السياسي والاستفادة من بنود اتفاقية باريس التي تسمح بعقد اتفاقيات

اقتصادية مع دول أخرى وتمنح حرية نسبية للحركة في القطاع المصرفي وتحديد الرسوم الجمركية (مع توسيع قوائم الاستثناءات).

محاور مقترحة لخطة العمل:

١. تحديد أولويات التنمية المستدامة الفلسطينية بما يتناسب مع الواقع والموارد.

٢. وضع خطة تنمية واضحة تراعي التحولات في الدول المانحة.

٣. تضمين برامج تنموية في القطاعات الاجتماعية (التعليم، الصحة، تمكين الشباب والمرأة، خلق فرص عمل) .

٤. تضمين برامج تنموية في القطاعات الاقتصادية (الإصلاح المؤسسي، تنمية التجارة والمبادرات الخاصة والزراعة والصناعة والسياحة والإسكان) .

٥. تضمين برامج تنموية في قطاع البنية التحتية (تحسين الطرق، إدارة المياه العادمة والنفايات الصلبة، تطوير البنية الثقافية والترويجية) . (وفيق وابو جامع ، ٢٠١٠ : ٤٩٠ – ٥٠٧)

ويرى الباحثان أن تحقيق تنمية مستدامة بديلة في فلسطين يتطلب إعادة صياغة المفهوم نفسه بإنهاء الفصل بين الاقتصاد والسياسة، والنظر إلى التنمية كداعم للأنشطة المقاومة للاحتلال والهيمنة، بهدف تغيير موازين القوى ومناهضة مشروع التجزئة الاستعماري. وفي الوقت نفسه، يجب على الحكومة الفلسطينية وضع خطة عمل آنية لتحدي سياسات الاحتلال المعيقة للتنمية في مختلف أبعادها.

الاستنتاجات والتوصيات :

خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات يُمكن تلخيصها بالآتي:

١. نشأة مفهوم التنمية المستدامة: ظهر حديثًا في الثمانينيات وشاع بعد مؤتمر الأمم المتحدة في البرازيل عام ١٩٩٢، الذي أرسى نموذجًا تنمويًا جديدًا. والذي يُمكن اعتباره علامة تاريخية بارزة في مسيرة التنمية والبيئة لأنه ساهم في توليد نموذج تنموي جديد يختزله ويختصره مفهوم «التنمية المستدامة».

٢. شمولية التنمية المستدامة: تهتم بتحقيق تنمية متكاملة تشمل الأبعاد البيئية والاجتماعية والتقنية

والسياسية. وإنّ تضمنها لتلك الأبعاد يأتي بما يتسق مع خصائصها من حيث كونها تنمية تتميز بالتعقيد والتداخل في الأبعاد والمكونات.

٣. خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠: تم إرساؤها في عام ٢٠١٥، حيث تبنت الدول جدول أعمال يهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

٤. تبني فلسطين لخطة ٢٠٣٠: فلسطين تبنت الخطة في عام ٢٠١٦ ووضعت أجندة لتنفيذها ضمن «أجندة السياسات الوطنية ٢٠١٧-٢٠٢٢».

٥. تأثير الاحتلال على الأبعاد الاجتماعية والإنسانية للتنمية: سياسات الاحتلال تعيق جهود الحكومة الفلسطينية في القضاء على الفقر والجوع والبطالة، وضمان الصحة والتعليم الجيد للجميع.

٦. تأثير الاحتلال على الأبعاد البيئية والسياسية للتنمية: سياسات الاحتلال تؤثر سلبًا على توافر المياه والطاقة والتنوع الحيوي، وتقوض بناء مدن ومجتمعات آمنة وعادلة.

٧. اتفاقية باريس الاقتصادية كأداة لتقويض التنمية الاقتصادية: معظم سياسات الاحتلال التي تعيق التنمية الاقتصادية الفلسطينية مرتبطة باتفاقية باريس، التي هدفت نظريًا إلى تعزيز الاستقلال الاقتصادي الفلسطيني.

٨. دعوة لنسق تنموي بديل: يجب على الحكومة الفلسطينية طرح نسق تنموي بديل يراعي السياق الاستعماري ويدعم الأنشطة المناهضة للاستعمار.

وبناءً على هذه الاستنتاجات، توصي الدراسة الحكومة الفلسطينية بضرورة:

١. إعادة بناء إطار مفاهيمي لعلاقات القوة مع إسرائيل: يستند هذا الإطار إلى فهم آليات استمرار الاحتلال وسبل مقاومته، بهدف تأسيس نموذج تنموي بديل يرتكز على المقاومة والتحرر واقتصاد وطني مستقل يتحدى التجزئة الجغرافية التي يفرضها الاحتلال.

٢. اتخاذ إجراءات جوهرية لتعديل العلاقات الاقتصادية: يتضمن ذلك معالجة التشوهات الهيكلية التي أحدثها الاحتلال في الاقتصاد الفلسطيني والسعي الجاد نحو تحقيق الانفكاك الاقتصادي عن إسرائيل، وذلك من خلال تفعيل قرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية المتعلقة بهذا الشأن.

وختاماً فإن الدراسة تستنتج أن الاحتلال الصهيوني يعرقل التنمية المستدامة في فلسطين وأن اتفاقية باريس تعزز التبعية الاقتصادية. وتوصي بإعادة صياغة العلاقة مع إسرائيل وتبني استراتيجيات للانفكاك الاقتصادي وتطوير نموذج تنموي بديل مقاوم للاستعمار.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

أ. الوثائق

أبو النصر، مدحت محمد ، إدارة وتنمية الموارد البشرية (الاتجاهات المعاصرة)، القاهرة: مجموعة النيل العربية ، ٢٠٠٧.

تأثيرات أزمة المياه في غزة على الصحة العامة ، كاليفورنيا : مؤسسة Rand ، ٢٠١٨.

وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني ، التقرير السنوي للانتهاكات الإسرائيلية المرصودة بحق العملية التعليمية للعام، ٢٠١٧.

جابر، فراس فلسطين تحت الاحتلال: هل ما زالت أهداف التنمية المستدامة ممكنة؟ السياسات الاجتماعية والاقتصادية، أيار/ مايو ٢٠١٨.

هيئة الأمم المتحدة، الحرمان من العدالة ، ٢٠١٤ .

حلس رائد ، وعيسى، محمود ، التحديات الاقتصادية للأمن القومي الفلسطيني، الأمن القومي الفلسطيني، مرتكزات وتحديات، غزة: مركز التخطيط الفلسطيني، ٢٠١٦.

حلس، رائد محمد ، الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق المائية في فلسطين، غزة: الهيئة الدولية لدعم حقوق الإنسان الفلسطيني، ٢٠١٧.

سمير، عبد الله ، أجندة تطوير القطاعات الإنتاجية، رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني-ماس، ٢٠١٦.

عبدالله ، سمير وأجلند، آنا، نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية، القدس ورام الله- فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ٢٠٠٥.

قسيس ، نبيل: المتحدث الرئيسي، مؤتمر جامعة بيرزيت التنمية المستدامة في ظل الأزمات والصراعات»، على الرابط: http://www.mas.ps/files/server/2019/Birzeit%20Confer-ence%2023%20April%202019%20Final-3.pdf.

الكتاب الاحصائي التربوي السنوي للعام الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦ وزارة التربية والتعليم العالي، ٢٠١٧.

كتاب أيلين وآخرون، وهم التنمية، في نقد الخطاب التنموي الفلسطيني، رام الله- فلسطين:

مركز بيسان للبحوث والإنماء، ٢٠١٠.

منظمة الصحة العالمية ، الأحوال الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وفي الجولان السوري المحتل (تقرير من المدير العام، منظمة الصحة العالمية .

ب . الكتب :

مجلس رئيس الوزراء، الاستعراض الوطني الطوعي الأول حول متابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ، مجلس رئيس

معهد ماس، الانفكاك الاقتصادي عن إسرائيل، التحديات ومتطلبات النجاح، القدس ورام الله- فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ٢٠١٩.

نصر، محمد، تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ٢٠٠٣.

الوضع الراهن للبيئة الفلسطينية من منطلق حقوق الإنسان القدس : معهد الأبحاث التطبيقية، ٢٠١١.

ج . الدوريات :

الآغا، وفيق حلمي وأبو جامع، نسيم حسن «إستراتيجية التنمية في فلسطين»، مجلة جامعة الأزهر، مج١٢، العدد١، ٢٠١٠.

الترتير، علاء، نحو رؤية تنموية فلسطينية ، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد١٠٥، ٢٠١٦.

حلس، رائد، أثر انضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية على القطاع التجاري»، مجلة جامعة الإسراء للمؤتمرات العلمية ٢٠١٨.

حلس، رائد، ورقة تحليل سياسات واقع التجارة الخارجية الفلسطينية المصرية وسبل تطويرها، واشنطن: الأكاديمية الأمريكية للأعمال، ٢٠١٨

سلامة، عبد الغني، الصراع على المياه في فلسطين.. واقع وحلول»، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٢٥٧، ٢٠١٤.

مجموعة باحثين، دراسات نقدية في واقع التنمية في فلسطين، رام الله - فلسطين: مركز بيسان للبحوث والإنماء، ٢٠١٢.

معهد ماس، كيف يمكن تعديل الاتفاق الاقتصادي لعام ١٩٩٤ بهدف تعزيز عملية الانفكاك التدريجي عن التبعية الاقتصادية لإسرائيل لقاء الطاولة المستديرة (٨)، القدس ورام الله- فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ٢٠١٩.

نصر الله ، عبد الفتاح ،: التحديات التي تواجه تعزيز التنمية المستدامة في قطاع غزة ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي : التنمية المستدامة في ظل الصراعات والازمات، جامعة بيرزيت – فلسطين للفترة ٢٠١٩ / ٤ / ٢٤-٢٣ ص٣٢

وفيق، حلمي الآغا وأبو جامع، نسيم حسن، إستراتيجية التنمية في فلسطين»، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، مج١٢، عدد١، ٢٠١٠.

د. الرسائل الجامعية

طوقان، زين حسام الدين، أثر خطط التنمية الفلسطينية في تعزيز قدرات خطط التشغيل في خلق فرص عمل (٢٠٠٧-٢٠١٤)، سلسة أطروحات الماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠١٥.

علقم، فرحان موسى حسين، النزاع على السيادة في فلسطين في ظل اتفاقيات (أوسلو) المخزون المائي نموذجاً ، سلسة أطروحات الماجستير، جامعة القدس، فلسطين، ٢٠١٢.

عيسى، محمود، الاختلالات الهيكلية في سوق العمل الفلسطينية وسبل معالجتها، سلسلة أطروحات الماجستير، جامعة الأزهر، غزة ٢٠١٣.

شيلي، إلهام، دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية -دراسة ميدانية

. ٢٠١٤ ، ص ٦١ / في المؤسسة الميدانية-، سلسة أطروحات الماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف ١، الجزائر، ٢٠١٣

هـ. الإنترنت

اتفاقية باريس الاقتصادية، ٢٩/٤/١٩٩٤ ، البند (٢١) والبند (٢٢) ، عل الرابط: https://bit.ly/2wNvPpV

اتفاقية باريس الاقتصادية ٢٩/٤/١٩٩٤، وكالة المعلومات والأنباء الفلسطينية -وفا-، على الرابط: https://bit.ly/3c0Li9M

الأمن الغذائي، موقع المعرفة ، على الرابط https://bit.ly/3kzach

الفقر في الأراضي الفلسطينية: وكالة المعلومات الفلسطينية وفا، على رابط: https://bit.ly/2SRkNam

موقع منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونوسكو)، الرابط: https://bit.ly/2XQQW5e.